

اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018

بيان محمد الشايب¹ د. محمد حمزه²

¹طالبة دكتوراه علوم مالية ومصرفية - قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.
²أستاذ مساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

المُلخَص

هدف البحث إلى اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجلين الطويل والقصير في سورية خلال الفترة 1980-2018، وهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة نفسها، جرى استخدام كل من اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية لجرانجر في ظل نموذج تصحيح الخطأ. أشارت نتائج اختبار جوهانسن إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1980-2018. ولذلك فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل الطويل، وقد أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك في أي اتجاه بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، وبناء على ذلك فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل القصير، وأظهر اختبار السببية لجرانجر في ظل نموذج تصحيح الخطأ عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين، لذلك بإمكان الحكومة أن تحدد مستويات الإنفاق والإيرادات وفقاً لما يقتضيه الأمر. يُستخلص من هذه النتائج عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية في ظل السياسة المالية المطبقة حالياً. وأن السياسة المالية المطبقة في سورية خلال الفترة 1980-2018 ابتعدت عن معايير الاستدامة المالية، ومن المُستحسن القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات كي تتحقق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، السياسة المالية، الإيرادات الحكومية، الإنفاق الحكومي.

تاريخ الإيداع: 2021/9/19

تاريخ القبول: 2022/3/1



حقوق النشر: جامعة دمشق -
سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق
النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Fiscal Sustainability Test in Syria During the period 1980-2018

Bayan Mohamad ALshaib¹

Dr. Mhmd Hamra²

¹PhD Student - Banking & Insurance Department – Faculty of Economics – Damascus University.

²Assistant Professor at Banking & Insurance Department- Faculty of Economics – Damascus University.

Abstract

The research aimed to test the existence of Fiscal Sustainability in the Long and Short terms in Syria during the period 1980-2018, and also aimed to test the Causal relationship between Government Revenues and Government Expenditures in Syria during the same period. Johansen Co-integration test, Error Correction Model, and Granger Causality test under Error Correction Model were used. Johansen's test results indicated that there was no long-term Equilibrium relationship between Government Revenues and Expenditures in Syria during the period 1980-2018. Therefore, Fiscal Sustainability is not achieved in Syria in the long term, and the results of the Error Correction Model indicated that there was no Co-integration relationship in any direction between Government Revenues and Government Expenditures, and therefore Fiscal Sustainability is not achieved in Syria in the Short term. Granger's Causality test under the Error Correction Model showed that there was no Short-term Causal relationship between Government Expenditures and Government Revenues in both directions, and therefore the Government can determine Expenditures and revenues levels as required. It can be concluded from these results that the government will not be able to meet its future obligations in light of the currently applied Fiscal Policy. And that the Fiscal Policy applied in Syria during the period 1980-2018 has moved away from Fiscal Sustainability standards, and adjustments are recommended on both the Expenditures and Revenues sides in order to achieve Fiscal Sustainability.

Received: 19/9/2021

Accepted: 1/3/2022



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Key words: Fiscal Sustainability, Fiscal Policy, Government Revenues, Government Expenditures.

المقدمة:

يُعدُّ مفهوم الاستدامة المالية من أهم المفاهيم في الاقتصاد المالي وأكثرها حداثةً، ويشغل حيزاً مهماً في كل من النقاشات الأكاديمية والحكومية، إذ يعبر عن مدى قدرة الحكومة على تنفيذ برامج عملها دون أن يعيق ذلك من قدرتها في المستقبل على الإنفاق في ظل إيراداتها الحالية، فتعمل الاستدامة المالية في حال تحققها على الحد من المشاكل التي تواجه الموازنة العامة للدولة أو إعدادها، ولذلك تحاول جميع الدول وخاصةً الدول المتقدمة التي تنبتهت مبكراً على أهمية تحقق الاستدامة المالية في اقتصادياتها من خلال تبني جميع السياسات والإجراءات للوصول إلى هذا الهدف، والتنبؤ بحجم الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وخفض الفجوة بينهما في الأجل الطويل، وفي الآونة الأخيرة أبدت مجموعة من الدول النامية اهتماماً بتحقيق الاستدامة المالية، كما هي الحال في الدول المتقدمة، وذلك بهدف الوصول إلى اقتصاد متوازن ومستدام يتمتع بالملاءة المالية، وتُعدُّ سورية إحدى هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار في الوضع المالي، لذلك فإنَّ تحقق الاستدامة المالية يعبر عن مدى نجاح السياسة المالية المتبعة خلال الفترة الماضية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لاختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018.

مشكلة البحث:

تُعبّر الاستدامة المالية عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، وهذا الأمر يعني تقادم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال المستقبلية. ولقد كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتتها سورية منذ عام 1980 أثر كبير على الوضع المالي فيها، وهو ما نتج عنه ارتفاع العجز في الموازنات العامة في بعض السنوات خاصةً خلال مرحلة الحرب. لقد شهدت السياسة المالية في سورية تطوراتٍ عديدة منذ عام 1980، تمثلت في كثير من الإصلاحات والتشريعات التي هدفت في المقام الأول إلى ضبط الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات الحكومية، ولما كان تحقق الاستدامة المالية يعني تحقيق الاستقرار والتوازن المالي، فإنَّ هذا البحث يُعنى باختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018. وبناء على ذلك تتمثل تساؤلات البحث فيما يأتي:

تساؤلات البحث:

هل يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، (تحقق الاستدامة المالية) في سورية خلال الفترة (1980-2018)؟

هل يوجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، (تحقق الاستدامة المالية) في سورية خلال الفترة (1980-2018)؟

ما هو اتجاه السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية؟

أهمية البحث:

1- إنَّ اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية يعد تقييماً لمدى قدرة سورية في الأجل الطويل على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية في ظل السياسة المالية المتبعة حالياً.

2- تمثل دراسة الاستدامة المالية إنذاراً مبكراً للحكومات لإتاحة الوقت والفرصة لمتخذي القرار في الدولة لقياس مدى جودة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة، ومدى فعاليتها في الاستمرارية في المدى الطويل، والآثار المحتملة من استمرارها ومدى الحاجة لتغيير السياسة المالية أو لا.

3- قد تسهم نتائج البحث في تقديم مقترحات للجهات المعنية بالتخطيط للسياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية في سورية، من خلال بيان أوجه القصور في السياسات المالية المتبعة، بغية تحقيق الاستدامة المالية.

أهداف البحث:

- اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجل الطويل في سورية خلال الفترة 1980-2018.
- اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجل القصير في سورية خلال الفترة 1980-2018.
- اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1980-2018.

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018) في الأجل الطويل، (عدم تحقق الاستدامة المالية في الأجل الطويل).
- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018) في الأجل القصير، (عدم تحقق الاستدامة المالية في الأجل القصير).
- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة سببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

حدود البحث:

- حدود زمنية: من عام 1980 إلى عام 2018.
- حدود مكانية: الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث:

سوف تتبع الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأكثر ملاءمة للظاهرة المدروسة، وذلك باتباع أسلوبين: الأسلوب الأول: يتمثل في المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث. أما الأسلوب الثاني: فيتمثل في المنهج التحليلي، إذ سيتم جمع البيانات الخاصة بالدولة محل الدراسة (سورية) خلال فترة الدراسة (1980-2018)، ومن ثم معالجة البيانات بالاعتماد على برنامج (Eviews10) والقيام بتنفيذ اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن Johansen Test لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، واستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل القصير، من أجل التحقق من وجود الاستدامة المالية في سورية عن طريق دراسة علاقة التكامل المشترك بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وسيجرى اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test في إطار نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وبيانات وزارة المالية في سورية.

متغيرات البحث:

- الإيرادات الحكومية (Budget Revenues)
- الإنفاق الحكومي الإجمالي (Total Government Consumption)

جرى أخذ المتغيرات بالشكل اللوغاريتمي

الدراسة المرجعية:

1- "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية 1969 - 2015 م"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، اعتمدت منهجية الدراسة على الأساليب القياسية لتقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية، باستخدام القيد الزمني للميزانية العامة خلال الفترة من 1969 إلى 2015 م، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة قادرة على تحقيق الاستدامة المالية، فقد أوضحت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية، ومن ثم فإن المملكة قادرة على سداد العجز في الميزانية العامة، واحتواء أعباء الدين العام. وكما أشارت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين النفقات والإيرادات الحكومية، وهذا الأمر يدل على قدرة السلطات المالية في المملكة على اتخاذ قرارات تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات العامة آنياً.

2- "الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق"

هدفت الورقة إلى تعرف مفهوم الاستدامة المالية، ومناقشة الإطار العام للاستدامة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية، ومنها الاقتصاد العراقي، وأبرز النماذج المفسرة لاستدامة المالية العامة في الاقتصاديات النفطية. جرت الاستعانة بنموذج قياسي لتقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2015) لأجل التحقق من الآفاق المستقبلية للوضع المالي العام، وفرص الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وأفصحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عن استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، في حين بينت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وهذا الأمر يعني تحقق الاستدامة المالية في اقتصاد العراق النفطي في الأمد الطويل.

3- "تقييم الاستدامة المالية في بعض البلدان المختارة"

"Assessing fiscal sustainability in some selected countries"

هدفت المقالة إلى تقييم استدامة السياسة المالية في البلدان النامية والناشئة، باستخدام الخوارزمية التكرارية التي طورها كروتشي وخوان رامون (2003) Croce and Juan-Ramón، أشارت النتائج إلى أنه جرى تحديد معظم البلدان على أنها تقدم مواقف مالية كبيرة غير مستدامة في الفترة قيد النظر، وهي التي فسرت أساساً بالعجز المالي الأولي.

4- "تقني أثر الاستدامة المالية في ماليزيا"

"Tracing Fiscal Sustainability in Malaysia"

هدف هذا البحث إلى النظر في مفهوم الاستدامة المالية لماليزيا باستخدام مؤشر الاستدامة المالية (IFS) الذي طوره كروس وخوان رامون (2003)، فقد جرى استخدام عينات من بيانات السلاسل الزمنية من 1970 إلى 2017. كشفت النتائج أن 40 من أصل 48 عاماً، كانت خلالها خوارزمية IFS المحسوبة أعلى من عتبة 1، أي أن ماليزيا كانت غير مستدامة مالياً. على الرغم من أن الموقف المالي لماليزيا كان غير مستدام، إلا أنه يظهر تحسناً نتيجة لضبط أوضاع المالية العامة، والإصلاحات المالية خلال فترة العينة.

مميزات هذا البحث:

إنَّ قياس استدامة السياسة المالية أمر بالغ الأهمية في كل من الدول المتقدمة والنامية، إلا أنَّ الأبحاث التجريبية التي تتناول الاستدامة المالية تسلط الضوء على الاقتصاديات المتقدمة، أي مجموعة الدول السبع، ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أوروبا الغربية، أما الدراسات المتعلقة بالبلدان النامية فهي نادرة، بسبب حداثة مفهوم الاستدامة المالية. فضلاً عن أنَّ هذا البحث يعنى بدراسة حالة دولة واحدة (سورية)، وتتناول هذه الدراسة كلاً من الأجلين القصير والطويل، وهي تشمل فترة زمنية حساسة خلال الفترة 1980-2018 في سورية باستخدام نماذج السلاسل الزمنية (Time Series) وهذا الأمر يعطي نتائج ومقترحات تناسب حالة هذه الدولة، على النقيض من الدراسات الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تضم عدداً كبيراً من الدول التي تعطي نتائج وتوصيات غير محددة.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الاستدامة المالية: "يرتبط تعريف الاستدامة المالية بمفهومين رئيسيين، يتعلق أحدهما بالملاءة المالية، والآخر يتعلق بقدرة الحكومة على الحفاظ على وضعها المالي، في الوقت الذي تظل قادرة على الوفاء بالديون." (LAU and LEE, 2021, 92)

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الحكومة على الحفاظ على ترتيبات سياستها المالية طويلة الأجل إلى أجل غير مسمى، دون الحاجة إلى إجراءات سياسية علاجية رئيسية. يمكن الوضع المستدام مالياً القطاع الخاص من اتخاذ قرارات مالية بثقة بشأن اتجاه سياسة الحكومة، ويساعد الحكومة على تحقيق أهدافها، ويمنحها مساحة كي تستجيب للانكماش الاقتصادي من خلال تحفيز الاقتصاد إذا لزم الأمر. يتخذ الأفراد والشركات والأسواق قرارات بشأن التوظيف والاستهلاك والاستثمار في ضوء السياسة الحكومية الحالية والمتوقعة. يكون اتخاذ هذه القرارات في الغالب أسهل بالنسبة للقطاع الخاص عندما يُحتمل أن تستمر إجراءات القطاع العام بما يتوافق مع الأنماط المعمول بها في الماضي، ويوفر التقيد بالاستدامة المالية للقطاع الخاص اليقين فيما يتعلق بالاتجاه العام للسياسة المالية الحكومية. وهذا يعني أنه يمكن للقطاع الخاص أن يتوقع ضمن وجه معقول أنه ستكون هناك درجة من الضبط المالي خلال فترات الازدهار الاقتصادي، وحوافز مالية لدعم الاقتصاد استجابةً لحالات الانكماش. فضلاً عن ذلك، قد يتوقع القطاع الخاص مع مسوغات ذلك أنه ستكون هناك تغييرات في السياسة المالية الحكومية، مثل التعديلات في ضريبة الدخل الشخصي تصاعدياً وفقاً للشرائح، والتعديلات لإدارة النفقات (بسبب شيخوخة السكان مثلاً) مع الالتزام بالاستدامة المالية، لكن من غير المرجح أن يتوقع القطاع الخاص زيادات مفاجئة في المستوى العام للضرائب، أو التخفيضات في المستوى العام للنفقات. إنَّ التصور بأن الضرائب بحاجة إلى زيادة ملحوظة، أو تقليل الإنفاق خارج الدورة النموذجية المعهودة قد يخلق حالة من عدم اليقين، ويقلل الثقة في القطاع الخاص. يمكن أن تشمل عواقب ذلك انخفاض الاستهلاك والاستثمار التجاري والنمو الاقتصادي. في حالة أكثر تطرفاً، إذا استمر الدين في النمو على وجه غير مستدام، فقد يكون لذلك آثار ضارة على الاقتصاد، مع عواقب على معدلات التوظيف، والمستوى العام للمعيشة. توفر الحكومة السلع والخدمات الأساسية التي لا يوفرها القطاع الخاص على نطاق كافٍ. على سبيل المثال، تقدم الحكومة الدعم الصحي، والدعم لقطاع التعليم، وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكن للحكومة أن تحقق أهداف سياستها العامة هذه على أفضل وجه عندما تثق في أن وضعها المالي مستدام، وهذا الأمر يسمح لها بالتخطيط لاحتياجات المجتمع. قد تكون الحكومة غير متأكدة من قدرتها على إدارة ديونها، فيقل ذلك كثيراً من الدعم أو مدفوعات الرعاية الاجتماعية أو قد تلجأ إلى زيادة الضرائب. واتباع سياسة مالية انكماشية، ولذلك قد يؤدي هذا التقشف، الذي يهدف إلى استعادة السيطرة على المالية العامة للحكومة، إلى نتائج عكسية، لأنه سيقول من النمو الاقتصادي. وعندها، قد تحاول الحكومة التي تفقر إلى الثقة في وضعها المالي شق طريقها للخروج من الديون، عن طريق اتباعها سياسة مالية توسعية، وهي التي تكون مترافقة مع

زيادة كبيرة في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد، ولكن من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تضخم، وأسعار فائدة مرتفعة أو منقلبة، مع عجز كبير في الميزانية ومزيد من الديون. وفي حين أننا لا نعرف المستقبل، فإن الحكومة التي تراعي معايير الاستدامة المالية تعمل بمستوى معين من التأكد في إطار وضعها المالي، ولذلك ستكون في وضع أفضل لمواجهة الاحتياجات الحالية، والتخطيط للتحديات المستقبلية. إذ يجعل الوضع المستدام مالياً من السهل الاستجابة للركود الاقتصادي ومواجهة الصدمات الخارجية. لقد أدت فترات الانكماش الاقتصادي، مثل تلك المرتبطة بالحرب في سورية عام 2011، إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وزيادة في الإنفاق الحكومي. من أجل الاستجابة للانكماش الحاصل، تحتاج الحكومة في سورية إلى مزيد من المرونة في إعداد الميزانية، وإلى اعتماد نماذج تنبؤية للإيرادات والإنفاق، من أجل التكيف السريع للسياسة المالية مع الأوضاع المستجدة دون تقويض الاستدامة المالية. وهذا يعني تعزيز المركز المالي في الأوقات الاقتصادية الجيدة عند حدوث فوائض في الميزانية، وإنشاء صناديق مالية وقائية تدعم الوضع المالي في وقت الأزمات. يمكن للحكومة تخزين احتياطات مالية، وتبني سياسات تسعى إلى زيادة الإيرادات أو خفض الإنفاق في فترات النمو الاقتصادي الأعلى من المتوسط. وعندما ينمو الاقتصاد بسرعة - يمكن أن تساعد الاحتياطات المالية الوقائية أيضاً في الحفاظ على التضخم، وأسعار الفائدة عند مستويات يمكن التحكم فيها. إن توافر احتياطات مالية كافية يمكن الحكومة من إدارة فترات الانكماش الاقتصادي على وجه أفضل، أما في حال عدم توفر تلك الاحتياطات سيؤدي ذلك إلى انتعاش اقتصادي أبطأ، وهو الذي يمكن أن يترك أثراً سلبياً على الاستدامة المالية، لا سيما إذا كانت مدفوعات الفائدة المطلوبة لخدمة الدين الحالي تتجاوز المعدل الذي ينمو به الاقتصاد.

إن تحقق الاستدامة المالية يمكن الحكومة من مواجهة الصدمات المالية في المستقبل، ويجعل الاقتصاد أكثر مناعة في مواجهة الأزمات، لأن مفهوم الاستدامة المالية قائم على مفهوم الملاءة المالية Solvency والسيولة المالية Liquidity، ففي حال حدوث طارئ مستقبلي، يجعل الحكومة مضطرة إلى توسيع إنفاقها، فإن الحكومة التي تلتزم بمعايير الاستدامة المالية يمكنها تمويل الزيادة في إنفاقها عن طريق مواردها الذاتية، وبما يمكنها من مواجهة أية مخاطر أو آثار غير مرغوب بها.

قواعد تحقيق الاستدامة المالية:

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يأتي: (البغدادي، 2011، 424)

- القاعدة الذهبية Golden Rule: عدم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل الإنفاق الاستثماري، أما تمويل الإنفاق الجاري فيحدث عبر الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.
- قاعدة توازن الموازنة Balanced Budget Rule: تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتجاً عن ظروف استثنائية، وبناء عليه لا يعد تحقق التعادل للموازنة شرطاً في أوقات الركود الاقتصادي، على أن تكون الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية، ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.
- قواعد الموازنة المرنة Flexible Budget Rule: يُسمح للحكومة في إطار هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة، مع توضيح أسباب العجز المؤقت، والإطار الزمني الذي تحدث من خلاله العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني في الموازنة العامة.
- قاعدة استدامة الاستثمار Investment Sustainability Rule:

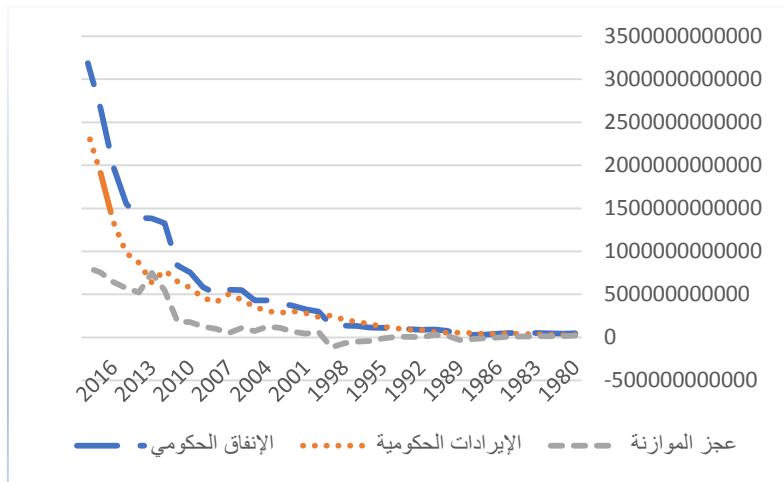
تشتت هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتحدد هذه النسبة وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات، وهي التي تختلف من دولة لأخرى.

كيف يجري اختبار الاستدامة المالية؟

لا يوجد مقياس واحد متفق عليه للاستدامة المالية. فبعض مناهج قياس الاستدامة المالية واسعة النطاق، وتتضمن تقييمات نوعية للعوامل الهيكلية، مثل التغيرات في التركيبة السكانية، التي قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق على وجه أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، أو نمو الإيرادات على وجه أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي، أو إجراء تقييم بسيط لمدى سرعة عودة الميزانية المتوقعة إلى الفائض. إن المناهج الأخرى هي صيغ رياضية ضيقة تحاول حساب المبلغ الذي سيتعين فيه على الحكومة زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق من أجل تلبية شرط الاستدامة. وفي هذه الدراسة سيجري اختبار تحقق الاستدامة المالية عن طريق دراسة علاقة التكامل المشترك بين كل من الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، في كل من الأجل الطويل والقصير، أي أنّ وجود هذه العلاقة يؤكد تحقق الاستدامة المالية، فيكون وضع المالية العامة في سورية مستداماً، ولا يتطلب تعديل السياسة المالية المطبقة حالياً، أما في حال عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي فهذا يعني أنّ وضع المالية العامة في سورية غير مستدام، ولا يمكن للحكومة الاستمرار بالنهج الحالي، دون أن يترتب على ذلك مشاكل في المالية العامة في المستقبل. وقبل اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية، لابد من التعريف ببعض المفاهيم ذات العلاقة بالسياسة المالية وأدواتها. مفهوم السياسة المالية: "مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استناداً إلى حالة النشاط الاقتصادي، مستخدمة جميع الوسائل المالية المهمة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي" (كنعان، 2009، 307) "أحد الطرق التي تستطيع الحكومة من خلالها التأثير في الاقتصاد هي عبر قرارات ضرائبها ونفقاتها أي عبر سياستها المالية. الحكومة تجمع الضرائب من القطاع العائلي والشركات وتتفق هذه المبالغ على أشياء تتراوح بين الحدائق، ودفعات التأمين الاجتماعي، والطرق والجسور، وكل من مقدار وتركيبه هذه الضرائب والنفقات لديه أثر مهم على الاقتصاد." (الحريري والجزائري، 2011، 52)

مفهوم الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام): "هو الإنفاق الذي يمثل مجموعة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها بعد إقرارها من السلطة التشريعية من أجل توفير السلع والخدمات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع" (علي والسبهاني، 2013، 97). ويعرفها (عصفور، 2008، 278) بأنها: "المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة" مفهوم الإيرادات الحكومية (الإيرادات العامة): هي مجموع الأموال التي تجبها الحكومة من مختلف المصادر والجهات لتمويل نفقاتها العامة.

تطور عجز الموازنة في سورية وكيفية تمويله:



الشكل (1) تطور الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي وعجز الموازنة بالأسعار الجارية بالليرة السورية خلال الفترة 1980-2018 في سورية، من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية في سورية.

يظهر الشكل (1) الاتجاه المتزايد لكل من الإنفاق الحكومي، والإيرادات الحكومية، وعجز الموازنة في سورية خلال كامل الفترة 1980-2018، إنَّ مشكلة عجز الموازنة من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد السوري حتى ضمن الفترة التي سبقت الحرب في عام 2011، فقد بلغ متوسط عجز الموازنة تقريباً 27.47 مليار ليرة سورية خلال الفترة 1980-2010. وقد سجل عجز الموازنة في سورية قبل الحرب أكبر قيمة في عام 2010 إذ بلغ تقريباً 176.4 مليار ليرة سورية بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي في هذا العام. يحدث تمويل عجز الموازنة في سورية عن طريق الإصدار النقدي، والقروض الداخلية، وقد يحدث اللجوء إلى القروض الخارجية، وهذا الأمر هو الذي يؤثر في سعر صرف الليرة السورية، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار. لقد أدت صادرات النفط دوراً مهماً في استقرار سعر الصرف خلال فترة ما قبل الحرب. وفي فترة الحرب، ومع تراجع الإيرادات الحكومية بسبب التراجع في الإيرادات الضريبية والرسوم وبدلات الخدمات والإيرادات وغيرها من جهة، وزيادة الإنفاق الحكومي الجاري على حساب الإنفاق الحكومي الاستثماري من جهة ثانية، زاد عجز الموازنة زيادة كبيرة، ولجأت الحكومة ضمن إجراء أكبر من السابق إلى أسلوب التمويل بالعجز؛ فأدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم إلى حد بعيد، وجدت مجموعة كبيرة من الدراسات علاقة طردية بين عجز الموازنة وزيادة العرض النقدي ومعدل التضخم في كثير من الدول، منها دراسة (Thullah, 2006) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين مستوى عجز الموازنة وكمية النقود المعروضة، وبين معدلات التضخم في سيراليون، كما وجدت دراسة (Chimobi & Igwe, 2010) التي هدفت إلى بيان العلاقة بين كل من عجز الموازنة وعرض النقود، والتضخم في نيجيريا أنَّ التمويل التضخمي يؤدي إلى زيادة عرض النقود، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع معدلات التضخم.

تطور حجم الدين العام في سورية:

يعتمد صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يحصل استهدافها، ويُعدُّ هذا الأمر (سيناريو) نصاً أساسياً يُبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يُتفق عليها لفترة معينة، تكون عادةً خمس سنوات، وفي هذه الحالة يُعدُّ الصندوق السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Yilmaz, 2007, p. 10). لقد أدت الزيادة في الإنفاق الجاري

والانخفاض في الإيرادات الحكومية في سورية خلال فترة الحرب إلى قفزة كبيرة في عجز الميزانية إلى مستويات غير مستدامة، فكان لذلك أثره في ارتفاع الدين العام. يُمثل الدين العام القائم خلال فترة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك الفترة، وهو الذي لم يُسدّد بعد. وينشأ الدين العام نتيجة تمويل عجز الموازنة العامة للحكومة بالاقتراض، وتقترض الحكومات محلياً من المصارف التجارية، أو من المصرف المركزي، أو من المؤسسات المالية، وغير المالية، فضلاً عن الجمهور. كذلك تقترض الحكومات من الخارج من خلال الأسواق الدولية، من المؤسسات الخاصة أو العامة، أو الإقليمية، أو الدولية. اعتمدت الحكومة في سورية في تمويل العجز على الموارد المحلية، وخاصةً مصرف سورية المركزي، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات مصرف سورية المركزي في عام 2004 حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض في العام 2008 إلى 26.7%، وفي عام 2010 بلغ تقريباً 30.01%، وتغيرت هيكلية الدين العام في سورية نحو الاعتماد على الدين الخارجي بدءاً من عام 2013 مع تزايد الحاجة إلى استيراد النفط والسلع الأساسية وعدم كفاية الموارد المحلية، واستمر هذا النهج خلال الأعوام اللاحقة، وظلّ الدين العام يواصل ارتفاعه بعدها حتى بلغت نسبته في العام 2017 نسبة 58.4%.

الطرق القياسية المستخدمة:

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، وبناءً على نتائجها سيستخدم اختبار جوهانسن Johansen Test في حال كانت المتغيرات متكاملة عند الدرجة $I(1)$ نفسها، أما إذا كانت متكاملة عند درجات مختلفة $I(0)$, $I(1)$. عندها يحدث اللجوء إلى منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test، وبعد إثبات أو نفي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل يحصل اللجوء إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لإثبات أو نفي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير. وتستند هذه الدراسة إلى اختبار جرانجر المشتق من نموذج تصحيح الخطأ بواسطة اختبار F أو اختبار Wald Test.

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

الجدول (1) اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
Total government consumption	Budget Revenues	t-Statistic	With Constant
1.35	1.35		
0.99	0.99	Prob.	
With Constant & Trend			
-2.55	-1.88	t-Statistic	
0.29	0.64	Prob.	
Without Constant & Trend			
3.28	5.91	t-Statistic	
0.99	0.99	Prob.	
At First Difference			
d(Total government consumption)	d(Budget Revenues)	t-Statistic	With Constant
-5.76	-6.44		
0.00	0.00	Prob.	
With Constant & Trend			
-6.45	-6.60	t-Statistic	
0.00	0.00	Prob.	
Without Constant & Trend			
-4.77	-3.88	t-Statistic	
0.00	0.00	Prob.	

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
Total government consumption	Budget Revenues	t-Statistic	With Constant
1.67	1.10		

0.99	0.99	Prob.	
-2.77	-1.88	t-Statistic	With Constant & Trend
0.2147662854913903	0.6416727189059676	Prob.	
7.41	5.47	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.99	0.99	Prob.	
At First Difference			
d(Total government consumption)	d(Budget Revenues)		
-5.74	-6.44	t-Statistic	With Constant
0.00	0.00	Prob.	
-5.89	-6.59	t-Statistic	With Constant & Trend
0.00	0.00	Prob.	
0.70	-1.95	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.86	0.04	Prob.	

فرضيات اختبار جذر الوحدة لكل من اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller(ADF) واختبار فيليبس بيرون pp:فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة، وفيها جذر الوحدة في مقابل الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة، وليس فيها جذر الوحدة. يتضح من الجدول (1) و(2) أنه وفقاً لكل من اختبار ADF,PP فإن المتغيرين مستقران في الفرق الأول وعند مستوى دلالة 1% (المعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام، ثابت فقط). ولما كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى نلجأ إلى دراسة التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن.

اختبار التكامل المشترك باستخدام Johansen Test:

الجدول (3) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي

Sample (adjusted): 1982 2018				
Included observations: 37 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Budget Revenues Total government consumption				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s) المفترضة
0.15	15.49	12.14	0.24	لا يوجد * None
0.19	3.84	1.65	0.04	واحد على الأكثر * At most 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s) المفترضة
0.18	14.26	10.48	0.24	لا يوجد * None
0.19	3.84	1.65	0.04	واحد على الأكثر * At most 1

من الجدول (3) نلاحظ أن كلاً من اختبار الأثر Trace Test واختبار القيمة العظمى Eigenvalue يشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، بحيث جرى قبول فرضية العدم التي ترى أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك. هذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1980-2018. ولذلك فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Cruz-Rodríguez, (2014) إذ وجدت أنه لا توجد استدامة مالية في معظم الدول النامية والناشئة.

المعادلات:

معادلة التكامل المشترك بحسب اختبار Johansen في حال كان المتغير Budget Revenues هو المتغير التابع:

$$\text{Budget Revenues} = 0.86 \text{Total government consumption}$$

يظهر من هذه المعادلة أنّ هناك أثراً موجباً للنفقات الحكومية في الإيرادات الحكومية في سورية، وأنّ زيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 0.86% في الأجل الطويل. ويتفق ذلك مع وجهة النظر الكينزية القائلة إن الإنفاق الحكومي له تأثير موجب على الإنتاج والأداء الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تحسين البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع.

معادلة التكامل المشترك بحسب اختبار Johansen في حال كان المتغير Total government consumption هو المتغير التابع:

$$\text{Total government consumption} = 1.15 \text{Budget Revenues}$$

يظهر من هذه المعادلة أنّ هناك أثراً موجباً للإيرادات الحكومية في الإنفاق الحكومي في سورية، وأنّ زيادة في الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1.15% في الأجل الطويل. وتتفق هذه النتيجة مع طرح ميلتون فريدمان القائل إنّ زيادة الإيرادات الحكومية سيؤدي إلى مزيد من الإنفاق الحكومي.

تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من عدم وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ننقل إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الجدول (4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model للمتغير الإيرادات الحكومية

D(Budget Revenues) = C(1)*(Budget Revenues (-1) - 0.862370097346*Total government consumption(-1) - 3.45987770461) + C(2)*D(Budget Revenues(-1)) + C(3)*D(Total government consumption(-1)) + C(4)				
الاحتمالية Prob.	t-Statistic إحصائية	Std. Error المعياري الخطأ	Coefficient المعامل	
0.34	-0.95	0.08	-0.08	C(1)
0.92	-0.09	0.18	-0.016	C(2)
0.87	0.16	0.09	0.016	C(3)
0.00	3.81	0.03	0.12	C(4)
0.00	3.06	0.13	0.42	C(5)
0.91	-0.11	0.28	-0.03	C(6)
0.34	0.95	0.15	0.14	C(7)
0.03	2.09	0.04	0.10	C(8)
Jarque-Bera Probability= 0.27			D.W= 1.97	R ² =0.03

نلاحظ من الجدول (4): في حال كانت الإيرادات الحكومية متغيراً تابعاً، والإنفاق الحكومي متغيراً مستقلاً، أنّ معامل تصحيح الخطأ (C1) وهو الذي يمثل ECM_{t-1} سالب، ولكنه غير معنوي إحصائياً حتى عند مستوى دلالة 10%، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك من المتغير (الإنفاق الحكومي) إلى المتغير (الإيرادات الحكومية) في الأجل القصير. نلاحظ أيضاً أن قيمة R-Squared بلغت تقريباً 0.03، قيمة اختبار دارين-واتسن Durbin-Watson stat بلغت تقريباً 1.97 وهي قريبة من 2، فهذا يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. كذلك بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera Probability تقريباً 0.27 لذلك لا يمكننا رفض فرضية عدم القائلية: إن البواقي تتوزع وفق التوزيع الطبيعي، أي أنّ بواقي النموذج تتوزع وفق التوزيع الطبيعي. والنموذج خالٍ من المشاكل القياسية.

أما في معادلة الإنفاق الحكومي فقد كانت:

$$D(\text{Total government consumption}) = C(5) * (\text{Budget Revenues}(-1) - 0.862370097346 * \text{Total government consumption}(-1) - 3.45987770461) + C(6) * D(\text{Budget Revenues}(-1)) + C(7) * D(\text{Total government consumption}(-1)) + C(8)$$

بحيث تمثل (5) C معامل تصحيح الخطأ ECM_{t-1} فقد بلغت احتماليته 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% لكن قيمة المعامل 0.42 هي قيمة موجبة، وبناء على ذلك لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة إنه لا يوجد تكامل مشترك في الأجل القصير، أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، ولذلك نستنتج أن علاقة التكامل المشترك في الأجلين القصير والطويل غير موجودة في أي اتجاه بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، لذلك فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. دراسة العلاقة السببية في الأجل القصير: يجري اختبار العلاقة السببية في الأجل القصير انطلاقاً من نموذج VECM باستخدام اختبار F أو اختبار والد Wald Test.

الجدول (5) اختبار السببية في الأجل القصير

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Sample: 1980 2018			
Included observations: 37			
Dependent variable: D(Budget Revenues)			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.87	1	0.02	D(Total government consumption)
0.87	1	0.02	All
Dependent variable: D(Total government consumption)			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.91	1	0.01	D(Budget Revenues)
0.91	1	0.01	All

من الجدول (5) نجد: في حالة الإيرادات الحكومية بوصفها متغيراً تابعاً، بلغت الاحتمالية للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) تقريباً 0.87 وهي أكبر من 5%، لذلك لا يمكننا رفض فرضية العدم، أي أنه لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات الحكومية. أما في حالة الإنفاق الحكومي بوصفها متغيراً تابعاً، بلغت الاحتمالية للمتغير المستقل (الإيرادات الحكومية) تقريباً 0.91 وهي أكبر من 5% ولذلك لا يمكننا رفض فرضية العدم، أي لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي. وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين. ولذا بإمكان الحكومة أن تحدد مستويات الإنفاق والإيرادات وفقاً لما يقتضيه الأمر.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018) في الأجل الطويل، (عدم تحقق الاستدامة المالية في الأجل الطويل). جرى قبول هذه الفرضية، إذ إن كلاً من اختبار الأثر Trace Test واختبار القيمة العظمى Eigenvalue أشارا إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك حيث حدث قبول فرضية العدم القائلة إنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك، ولذلك فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل الطويل.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018) في الأجل القصير، (عدم تحقق الاستدامة المالية في الأجل القصير).

جرى قبول هذه الفرضية، إذ إنه في حال إذا كانت الإيرادات الحكومية متغيراً تابعاً، والإنفاق الحكومي متغيراً مستقلاً، كان معامل تصحيح الخطأ (C1) وهو الذي يمثل ECM_{t-1} سالباً، ولكنه غير معنوي إحصائياً حتى عند مستوى دلالة 10%، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك من المتغير (الإنفاق الحكومي) إلى المتغير (الإيرادات الحكومية) في الأجل القصير. أما في حال كان الإنفاق الحكومي متغيراً تابعاً، والإيرادات الحكومية متغيراً مستقلاً، بحيث تمثل (5) C معامل تصحيح الخطأ ECM_{t-1} فقد بلغت احتماليته 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% لكن قيمة المعامل 0.42 هي قيمة موجبة، ولذلك يمكننا رفض فرضية عدم القائلته إنه لا يوجد تكامل مشترك في الأجل القصير، أي لا يوجد علاقة تكامل مشترك تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي في الأجل القصير.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة سببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1980-2018). جرى قبول هذه الفرضية، وقد تبين من اختبار جرانجر المشتق من نموذج تصحيح الخطأ، في حالة كانت الإيرادات الحكومية متغيراً تابعاً، أنه بلغت الاحتمالية للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) تقريباً 0.87 وهي أكبر من 5%، ولذلك لا يمكننا رفض فرضية عدم، أي أنه لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات الحكومية. أما في حالة كون الإنفاق الحكومي متغيراً تابعاً، فقد بلغت الاحتمالية للمتغير المستقل (الإيرادات الحكومية) تقريباً 0.91 وهي أكبر من 5%، لذلك لا يمكننا رفض فرضية عدم، أي لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي. وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين.

النتائج:

- 1- عدم تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018 في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وهذا الأمر يعني عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية في ظل السياسة المالية المطبقة حالياً.
- 2- إن السياسة المالية المطبقة في سورية خلال الفترة 1980-2018 ابتعدت عن معايير الاستدامة المالية، ومن المستحسن القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات كيت تحقق الاستدامة المالية.
- 3- وجود أثر موجب للنفقات الحكومية في الإيرادات الحكومية في سورية، وأن زيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 0.86% في الأجل الطويل. ويتفق ذلك مع وجهة النظر الكينزية القائلة إن الإنفاق الحكومي له تأثير موجب على الإنتاج والأداء الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تحسين البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع.
- 4- وجود أثر موجب للإيرادات الحكومية في الإنفاق الحكومي في سورية، وإن زيادة في الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1.15% في الأجل الطويل. وتتفق هذه النتيجة مع طرح ميلتون فريدمان القائل إن زيادة الإيرادات الحكومية ستؤدي إلى مزيد من الإنفاق الحكومي.
- 5- لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين، ولذلك بإمكان الحكومة أن تحدد مستويات الإنفاق والإيرادات وفقاً لما يقتضيه الأمر.

التوصيات:

- 1- العمل على تعديل السياسة المالية المطبقة حالياً إلى سياسة مالية تراعي مفهوم الاستدامة المالية، عبر ضبط الإنفاق الحكومي من جهة، وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة ثانية.
- 2- ضبط الإنفاق الحكومي عبر إجراء إصلاحات مالية بهدف زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري على حساب الإنفاق الحكومي الجاري تدريجياً، بغرض زيادة الإيرادات المستقبلية لتلبي الإنفاق الحكومي المتزايد في المستقبل.
- 3- تنويع مصادر الإيرادات الحكومية، والعمل على زيادتها من خلال إصلاح النظام الضريبي، وإعادة تأهيل قطاعي النفط والغاز، وبقية القطاعات الاقتصادية المهمة كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي، وهي القطاعات التي تضررت خلال الحرب.
- 4- التوقف عن حل مشكلة عجز الموازنة عن طريق زيادة العرض النقدي والاقتراض الخارجي، والعمل على حلها عن طريق الاقتراض الداخلي عبر إصدار أدوات خزينة، وعرضها للاكتتاب العام بغرض تمويل العجز، وتوجيه الفائض مستقبلاً نحو المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي المرتفع.
- 5- إجراء دراسات حول مؤشرات الاستدامة المالية في سورية، ودراسة أثرها في النمو الاقتصادي، كدراسة العتبة المثلى للإنفاق الحكومي في سورية، والعتبة المثلى لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف وضع معايير للأمان لا يحدث تجاوزها في كل من الإنفاق الحكومي والدين العام.

المراجع Reference

1. آل طعمة، حيدر حسين، الشمري، هاشم مرزوك، (2018). الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان- أربيل في العلوم الإدارية والمالية، 27-28 حزيران 2018. <http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.si.2018.n2c15>
2. بانافع، وحيد عبد الرحمن وعبد العزيز، عبد المجيد علي، (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. بحوث اقتصادية عربية، مج. 22-23، ع. 74-75، ص ص. 177-202.
3. البغدادي، مروة فتحي السيد. (2011)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر. أطروحة دكتوراه. جامعة المنصورة. مصر.
4. الحريري، محمد خالد والجزائري، ليلي. (2011). الاقتصاد الكلي. ط:1. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص:463.
5. صالح محمود علي ومحمود عبيد السبهاني. (2013). التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق عملية الاصلاح الاقتصادي، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، العدد4.
6. عصفور، محمد شاكر. (2008). أصول الموازنة العامة. ط:1. عمان: الأردن. ص:518.
7. كنعان، علي. (2009). الاقتصاد المالي. ط:1. دمشق: سورية. منشورات جامعة دمشق. ص: 397.
8. Akyüz, Y. (2007). Debt sustainability in emerging markets: a critical appraisal.N 61. DESA Working paper.
9. Chimaobi, O. P., & Igwe, O. L. (2010). Budget Deficit, Money Supply and Inflation in Nigeria.European Journal of Economics, Finance and Administrative Science.52-60.
10. Cruz-Rodríguez, A. (2014). Assessing fiscal sustainability in some selected countries.
11. LAU, E., & LEE, A. S. Y. (2021). Tracing Fiscal Sustainability in Malaysia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 91-98.
12. THULLAH, J. A. (2006). The impact of Deficit Financing on Inflation in Sierra Leone. Institut African de Developpement Economique et de Planification, Dakar.